مقاربة مركزة للتجربة الماليزية في "مكافحة الفساد" مع العراق

د. أحمد عبد الرزاق شكارة

إن وصول الائتلاف الذي يقوده مهاتير محمد إلى السلطة في رداء أنهى حقبة زمنية أمدها 60 عاماً من حكم حزب "المنظمة الوطنية للماييزيين المتحدين" آخرها مرحلة حكم تحت قيادة رئيس الوزراء السابق نجيب عبد الرزاق (والده كان من بناة الاستقلال الماليزي في عام 1957) . نجاح مهاتير في الوصول للسلطة السياسية بعد عقود منصرمة يعد مؤشراً على ضرورة بل حيوية دوام القيام بإصلاحات حقيقية إقتصادية لها انعكاسات إجتماعية – سياسية وفي العموم "ستراتيجية". الرؤية الأولية لما عرف "تسونامي التغيير" أرجعت إلى عدد من الأسباب والدلائل الرئيسة يمكن إجمالها بما يلي : أهمية تعزيز النظام السياسي من خلال القضاء على الفساد وعلى ضرورة إيقاف تدهور حكم القانون والعدالة ومؤشر أخر مهم يدلل على تضاؤل اللجوء لسياسة حكم قائمة على الاهتمام بالعرق والدين فقط . بالتوازي من كل ذلك تأكيد حيوية تحديث البلاد وتقدمها لمواكبة روح العصر . ربما جزء من هذه الأسباب بل ما هو أكثر منه ساد في العراق سابقاً وما يهمنا حالياً بشكل خاص (ما حصل عقب عام 2003) حيث عدت المحاصصة الطائفية – العرقية –القبلية – الجهوية أساساً لابد منه لبناء مايعرف "دولة المكونات " مؤطرة دستورياً ما يعني إن الهويات الفرعية دون الهوية الوطنية "العراقية" غرست في شرايين النظام السياسي الجديد وأضحت هي المعول عليها في أي تغيير. من هنا عدت مسألتا محاربة الفساد وإقامة دولة المواطنة في ظل حكم القانون في إطار يحقق العدل الاجتماعي من المسائل التي لم يتم معالجتها بصورة مرضية شعبياً ما أثار نقمة واسعة في الشارع العراقي وحالياً بشكل لافت في محافظة البصرة التي تفجرت فيها أزمات مركبة بدايتها إنطلاق تظاهرات تدعو إلى توفير خدمات أساسية من ماء ، كهرباء ، بنى تحتية ، مستلزمات الصحة والقضاء على البطالة نهايتها غير متيقن منها وقد تتسارع لتشمل محافظات أخرى مرشحة أن يكون مصيرها كمحافظة البصرة . بينما في ماليزيا سعى مهاتير محمد (92 عاما) وإئتلافه المشكل من أربعة أحزاب سياسية رئيسة متباينة في تركيبها العرقي والايديولوجي يعرف "باكتان هاربون" بالعمل الجدي الهادف لتحقيق إصلاح وطني شامل لمؤسسات الدولة وشخوصها القياديين . ضمن هذا الواقع الجديد في توصيفه كان لابد لمهاتير محمد أن يبلور صيغة ماليزية وطنية إصلاحية حديثة بغض النظرعن أية أنتماءات عرقية تجد جذورها في أصول صينية – مالاوية وهندية وغيرها. ترتيباً على ذلك ، إنطلقت السياسة الماليزية من نقطة سمتها الرغبة في توحد الموقف الوطني لمواجهة التحديات الرئيسة داخلياً وخارجياً . الرسالة اضحت واضحة تجاه المجموعات التي من "أصل مالاوي" (تقطن في حواضر المدن) هدفها التقليل من هيمنة عنصر عرقي أو حتى ديني على غيره . أي أن يتم تأكيد الولاء للدولة الوطنية. من منظور مكمل آخر مهم كان على التجربة الماليزية الجديدة أن تعزز رؤيتها في محاربة الفساد الذي غرس في تربة النظام السياسي الماليزي لمدة طويلة مؤثراً بشكل سلبي على مقدرات البلاد وإمكاناتها وكذلك على العيش المميز للمواطن الماليزي مهما كانت جذوره أوانتماؤه . إن أية تداعيات سلبية للتجربة الماليزية لن تشمل الإطار الوطني فقط بل قد تتعداه لتطال كيفية المحافظة على سمعة البلاد الدولية التي بلغت شأناً عالياً جعلت من النموذج الماليزي مثاراً للمقارنة بدول العالم المتقدم خاصة كون التجربة الماليزية في عهد حكم مهاتيرمحمد السابق (1981–2003) أشير إليها بالبنان كونها ناجحة بإمتياز . العراق بلد حضاري عريق في القدم نجح في تحقيق إنجازات علمية وثقافية غطت جزءاً مهماً من حقب تاريخه المجيد منها مرحلة بشكل خاص مرحلة التاريخ العباسي .أما من منظورنا الذي نعرفه في التاريخ السياسي الحديث مر العراق بحقبات متعددة منها ما هو ناجح بدرجة مهمة نسبياً كما أرخ لها مثلا في عهد النظام الملكي خاصة فترة بناء الدولة (1921–1933) أوفي مرحلة الخمسينيات (عوائد النفط مقترنة بخطط التنمية الاقتصادية من خلال مشروعات مجلس الإعمار) وفي العهد الجمهوري خاصة عقد السبعينيات حيث الخطط الاقتصادية والمشاريع التنموية الصناعية مثلت بمجملها إنطلاقة إقتصادية مهمة نسبياً أنعكست إيجاباً على نوعية حياة الناس . جدير بالذكر إنه والعكس من ذلك في مراحل تأريخية أخرى في الثمانينيات والتسعينيات تعرض العراق ل(حروب مدمرة ، حصار ظالم ونظام عقوبات دولية مشدد لازالت أثاره الخطيرة ماثلة للعيان) . أمابعد 2003 فقد شهدت البلاد تدهوراً إقتصادياً واضحا شمل مختلف حقول وميادين الحياة ارجعت البلاد سنوات طويلة نتيجة واضحة لسوء إدارة الحكم والادارة ، ما يستدعي منا وكل النخب العراقية أن تقف جيدا على أوضاع كل مرحلة زمنية بصورة موضوعية تشخص أمراضها وعللها متساءلة عن إمكانية عدم تكرار الأخطاء السابقة بغية إعادة بناء عراق جديد له وزنه الاقليمي و الدولي . صحيح إن الدين والعرق مازالا من المرتكزات الاساسية في التجربة الماليزية بحلوها ومرها إلا ان مدى استمراريتها محكوم بمدى قدرة القيادة الماليزية في إحقاق توازن صعب نسبياً نجح فيه مهاتير محمد على الاقل جزئياً في فترة قياسية خاصة عقب توليه السلطة مؤخراً في أيار 2018 . ولعل سيرة مهاتير الحافلة بالانجازات السابقة إضافة لمتابعاته المستمرة لأوضاع ماليزيا حتى عندما لم يكن في السلطة عدت شاهداً حياً على مؤشرات مهمة هدفها إيقاف نزيف المال الناجم عن سوء الإدارة الاقتصادية للبلاد من أمثلتها حالة الفساد الكبير التي أدت لتآكل الصندوق السيادي الوطني لماليزيا والذي قدر بمليارات الدولارات طوال عهد نجيب عبد الرزاق ما استدعى من مهاتير محمد أن يعلن انشقاقه من الائتلاف القديم مؤسساً إئتلاف "باكتان هاربون". جدير بالملاحظة ، إن مهاتير محمد خطط جيداً للمرحلة الراهنة بل وحتى بعد أن يتخلى عن الحكم نهائياً في عام 2020 حيث وفر لنائبه السابق أنور إبراهيم فرصة جديدة لحكم البلاد (خاصة بعد أن تمت تبرئته أخيراً من قبل الملك والقضاء من تهم أخلاقية مشكوك في صحتها) كي يسهم في إدارة الحكم الرشيد المتوازن بين الجماعات العرقية المختلفة (من الصين والملايو) والدينية (مسلمين والبوذيين) وغيرها.. من المتوقع أن تكون التحالفات التي أسسا لها كل من مهاتير محمد وأنور إبراهيم نواة جوهرية من المفترض أن يبنى عليها لمرحلة مهمة جديدة هدفها مواجهة التحديات الداخلية والخارجية تنتهي بتحقيق إنجازات ملموسة تلبي حقوق الشعب الماليزي دون أية تفضيلات لجماعة عرقية أو دينية على حساب الجماعات الاخرى. إن تحقق وحدة وطنية ناجعة ومتماسكة مسألة في غاية الأهمية لماليزيا وكذا الأمر للعراق التي يرنو شعبه إلى قيادة حكيمة تأخذه لبر الامان بعيداً عن الصراعات والتحزبات الطائفية والقبلية والعرقية وعن العنف السائد . مستقبل أفضل تُحمى فيه حقوق وحريات جميع المواطنين ضمن إطار دولة المواطنة –المدنية التي تحتكم للدستور وللقانون وتطبق العدل الاجتماعي – الاقتصادي . إن مأساة تجذر الفساد في ماليزيا وجدت لها حلولاً منها مايلي : إستعادة ما فقد من أموال بلغت قيمتها مليارات الدولارات تم لنظام نجيب في وقت سابق الاستيلاء عليها سواء بطريق مباشر أو بطرق غير مباشرة مثل التستر على عقد صفقات مالية فاسدة أو كنتيجة طبيعية لإعتماد نظام لبرلة السوق الاقتصادية دون ضوابط واضحة أو مؤثرة (الأمر ذاته بدا واضحاً في عراق مابعد 2003). أو كنتيجة للسماح للشركات الاجنبية ومنها بشكل خاص بعض الشركات الصينية التي لعبت دوراً سلبياً في الاقتصاد الماليزي حيث انعشت أنواعاً من الفساد داخل ماليزيا . من المهام المهمة لمهاتير محمد تلك التي حدد من خلالها سقوف زمنية لإداء المسؤولين عن أعمال وزاراتهم ومؤسساتهم الحكومية كي يعرف بالضبط من قام بإداء جيد يستحق عليه التكريم ومن تقاعس أو فشل في أداء إدارته أومؤسسته ما افقد الدولة موارد مالية مهمة ما يستدعي حسابه قضائياً . ليس الأمر بعيداً عن ذاكرة العراقيين التي وجدت إعقاب 2003 إختراقات وخروقات مالية عجّزت السلطات المعنية عن القيام بإدارة سليمة لموارد البلاد من نتائجها الأولية غياب البيان الختامي لموازنة 2014 ما افقد العراق مزايا الاستفادة من عوائد النفط لبناء البلاد وتنميتها بشرياً ومادياً خاصة عندما وجدت فرصة لاغنى عنها عرفت بمرحلة "الموازنات الانفجارية". من الطبيعي أن توجد فوارق بين التجربتين الماليزية والعراقية قدر تعلق الأمر بالأسباب والمبررات التي تؤدي للفساد منها ماهو متماثل بين البلدين وأخرى ماهو مختلف نتيجة لإختلاف الظروف الموضوعية الأمنية – الستراتيجية وإختلاف طبيعة النظم السياسية إضافة لتباين الأدوار السياسية لقيادات بلدين يقعان في مناطق جيوسياسية غير متجاورة . جدير بالانتباه أن كلاهما (ماليزيا والعراق) متماثل في مسالة الاحتكام لعوائد النفط والموارد الطبيعية الحيوية الأخرى التي إن استغلت بصورة صحيحة وذكية كانت ستمكن من إنجاز تغييرات إصلاحية جذرية أيجابية تحد أو تقلل من تفاقم الأزمات المستعصية ولعل العراق بحاجة ماسة أكثر من ماليزيا لرؤية استراتيجية تنموية بشرية شاملة معمقة هدفها بناء الانسان والاعتماد على قيم إنسانية واخلاقية. ماليزيا عقب انتخابات أيار 2018 والعراق في ذات التاريخ تقريباً كلاهما مقبل على إعمال تغييرات جديدة وجدية من المفترض أن تكون إصلاحية شاملة : الاولى (ماليزيا) قدمت خارطة طريق واقعية وعملية هدفها مواجهة تحديات الفساد والاخرى (العراق) لايزال بأنتظار تشكل حكومة أئتلافية متماسكة وطنيا تسعى لبناء دولة المؤسسات الحقيقية بعيداً عن كل حالات العنف والفوضى والفساد . الأمر الذي لازالت تكتنفه الشكوك مع تنام لأستمرارعدم ثقة بين الدولة والمواطن. إضافة إلى كون المعطيات الراهنة لمؤسسات محاربة الفساد وأدواته وشبكاته مازالت تعمل بصورة بطيئة أوغير مجدية بشكل يمنع أي تنمية إنسانية ابداعية ما جعل مؤسسات الدولة عرضة لانتقادات شعبية منها ما خص مفوضية الانتخابات ولجان النزاهة أومؤسسات الحكم المركزي والمحلي وإتهامها بالفساد تارة أو بتزوير بعض نتائج أيار 2018 ، أمور لاتبشر بخير كبير طالما تستمر معاناة العراق وشعبه نظراً لغياب التخطيط الستراتيجي لبناء العراق أو نظراً لعدم كفاءة سلطة المركز وكذا سلطة الإقليم المحلي في إدارة شؤون البلاد .إن تصاعد أزمة البصرة المتفجرة والحلول أو الخيارات المطروحة لها تستدعي استنفاراً شعبياً ورسمياً من أجل بناء الدولة على أسس ومعايير علمية –منهجية سليمة وحديثة قد تبعث الأمل بمستقبل أفضل.

ماركس، الوجه الآخر

حسن سعدون

سواء في كتاب" الحب ورأس المال" للكاتبة ماري غابريل، أو كتاب" ماركس، فكر العالم"، للكاتب جاك أتالي،نعثر على الوجه الآخر البشري لكارل ماركس، غير الوجه الشرقي والعربي الذي حوّل هذا المفكر الى مرجع ديني وعقائدي، وهي إحالة محتومة لجيل نقل ايمانه الديني الى الايمان الايديولوجي، بالتحجر نفسه، والتقديس الأعمى نفسه،مما قضى على ماركس والماركسية، وقضى على أحلام ثورية في تغيير العالم نحو الأفضل.

كارل ماركس ابن الحاخامات في السير الذاتية الغربية الجديدة هو الشاب المتهور والسكير والملاحق من الشرطة بسبب مشاجرات عادية في حانات،وهو العاشق والزوج، والخائن أيضاً الذي دخل في علاقة محرمة مع الخادمة هيلين في لندن يوم كانت زوجته المخلصة والشجاعة جيني في زيارة لأهلها في المانيا للحصول على المال بعد أن وصلت الأسرة الى مرحلة الجوع وموت الأطفال رغم مساعدات انجلس المستمرة الذي كان ابن عائلة ميسورة . ابن صاحب مصنع.

انجبت هيلين طفلاً تبناه انجلس لحماية صديقه ماركس وانضم الشاب بعد ذلك الى الحركة الثورية،ولم يعترف به ماركس ولم تتحدث أمّه هيليين بالأمر، ولم تتطرق زوجته جيني لذلك أبداً باستثناء عبارة ملغزة في سيرتها تقول" بتاريخ.. وقع حدث خاص لن أتحدث عنه أبداً"..ـ ولم تتحدث عنه أبداً.

وكان ستالين قد وضع الأسرار العاطفية لماركس في مستوى الأمن القومي والأسرار العليا، وحرم تماماً التطرق اليها تلميحاً أو تصريحاً، كمقدمة لصنع الصنم، والقضاء على البشري في المناضل.

لكن ماركس في كل بلد حل فيه، في باريس أو بلجيكا، أو لندن، كانت غرفته تمتلئ بمجانين غريبي الأطوار ومطاردين من كل الشرطة الأوروبية ومن انقلابيين قادوا ثورات فاشلة مثل أنجلس الذي حمل السلاح في حرب مسلحة في المانيا، وهو أمر تخفيه الأدبيات الشيوعية، وظل هارباً ومطلوباً وعده ماركس ميتاً حتى ظهر في لندن، وسواء في غرفته في باريس أو كوخ الصفيح البائس البارد في حي سوهو في لندن، كانت الغرفة تعج بمشاريع لقلب العالم الأوروبي، بل استطاعت السلطة الالمانية أن تدس جاسوساً بين صفوف هؤلاء، يوم كان شقيق جيني ماركس وزير داخلية المانيا، تماما كما توقع ماركس يوماً .. يوم كان يمازح زوجته قائلا" إن شقيقك من الغباء بحيث قد يصبح وزير داخلية" وقد صار.

يصف أحد الجواسيس غرفة ماركس بأنها مكان لا يطاق ووسخ، ولا يمكن الرؤية عند الدخول الا بعد وقت من الدخان والسجائر والغليونات: لكن هذا الجاسوس لا ينقل الا الوجه السلبي،

لأن هؤلاء المطاردين كانوا بؤساء مادياً،

وبالكاد يحصل ماركس على عوائد من مقالاته وكتبه، بل لم يكن يحصل إلا على الشحيح من المال،

وكان أصحاب دور النشر ينفرون منه ومن " مشاكل" المغربي كما كان يلقب بسبب سمرته،

رغم توسط أصدقاء لدى دور النشر.

اليوم لم يعد الرجل حياً، ولم تعد جيني المرأة الصلبة التي وقفت معه في أحلك الظروف وهي ابنة العائلة الارستقراطية وشقيقة وزير الداخلية، وفضلت العيش معه في الشقاء والأكواخ والأمل حتى اللحظة الأخيرة، لم تعد هي الأخرى موجودة، والعالم غير معني بغرف الدخان وغراميات ومشاجرات وعربدات ماركس، بل بمصير البشرية الذي كان هذا الحالم وصعاليكه ومجانينه يحاولون تغييره.

البرلمان العراقي..يبقى مفسدة إنْ لم يتم إصلاحه

أ.د.قاسم حسين صالح

يعد البرلمان العراقي هو السبب الرئيس لأشاعة الفساد الأخلاقي والوطني،ما يعني أن معالجة وضعه الحالي باجراءات جذرية ستؤدي الى إصلاح العملية السياسية في العراق.ولأن من عادتي استطلاع آراء اكاديميين ومثقفين وإعلاميين بخصوص الظواهر الاجتماعية والسياسية،فقد توجهنا بالتساؤل الآتي:

(برلمانات العالم وجدت لخدمة شعوبها،البرلمان العراقي..وجد من أجل ماذا؟)

بلغ عدد المستجيبين (376) فرداً،صنفت إجاباتهم على النحو الآتي:

1.الفساد

اتفق جميع المستجيبين على ان البرلمان العراقي فاسد،إليكم نماذج من إجاباتهم:

· وجد لخدمة الفاسدين ونهب خيرات العراق،

· وجد ليحقق النائب مكاسب ومغانم يؤمّن بها مستقبل أولاده وأحفاده في وطنه الثاني غير العراق،

· لسرقة النفط وثروة البلد وتشريعها للخونة،

· للتستر على قادة الأحزاب الفاسدين واللصوص،

· وجد ليجعل من 325 شخصاً ملياردياً على حساب 36 مليون فقير،

· أفسدوا القيم الوطنية من خلال تقسيم الولاءات الى الولاء للطائفة والدين والقومية والمنطقة والعشيرة والحزب،وقد نجد الوطن في نهاية القائمة.

2. الامتيازات:

· وجد البرلمان العراقي ليمنح النائب فيه راتباً ومخصصات خيالية،

· وجواز سفر خاص له وعائلته،

· والسفر والعلاج على حساب الدولة.

3. التشريع

· يهتم فقط بتشريع القوانين التي تخص مصلحة أعضائه،

· لا يوافق على اية طلبات من نواب وطنيين يطالبون بمقاضاة أو مساءلة قياديين في أحزاب السلطة على ما يعد جريمة أو تقصيراً أو فعلاً يستدعي المساءلة،

· يتواطأ مع الحكومة في إصدار تشريعات أو سنّ قوانين ضد مصلحة المواطن،وتمرير قرارات تضر بالشعب،

· قراراته ارتجالية لا تمت للوطنية بصلة والانتماء للبلد،تشريع قانون تقاعد النواب وامتيازاتهم انموذجا.

· التصويت البرلماني بالعفو عن الفاسدين والمطلوبين بالارهاب والاحكام المخففة عن الفاسدين من قبل مجلس القضاء الأعلى بضغط البرلمانيين والسياسيين.

4.إثارة الفتنة

· البرلمان العراقي منبر لأثارة النعرات الطائفية والقومية،

· يعمل على استفزاز الشعب وخلق الأزمات ولا يعمل على التهدئة.

وقد وصف المستجيبون من الأكاديميين والمثقفين أعضاء البرلمان بأنهم دمروا العراق ونهبوا الوطن،وإن البرلمان في حقيقته مؤسسة استثمار مالي كبير أكثر منه مؤسسة تشريعية معنية بالشعب العراقي،وطالب كثيرون بالغائه،فيما وصفوا الأحزاب بأنها:لئيمة،فاسقة،تسرق اللقمة من فم الجياع وتعبد الله نفاقاً ودجلاً.

الأجراءات

اقترح المستجيبون إجراءات كثيرة لأصلاح واقع البرلمان العراقي نوجز أهمها بالآتي:

· خفض الرواتب وإلغاء الامتيازات،

· محاسبة جميع النواب بموجب قانون (من أين لك هذا)عن الثراء الفاحش،

· إبعاده عن أن يكون مصدر ثراء وجاه ،وغلق أبواب الفساد بوجهه،

· تعديل قانون سانت ليغو من 1.70 الى 1.3،

· جعل العراق دائرة انتخابية واحدة،

· تخفيض العدد الحالي لأعضاء البرلمان،وأن لا يزيد عددهم بزيادة عدد السكان،

· تطبيق ضوابط انظمة الموظفين في الحضور والغياب على جميع أعضاء البرلمان.

استنتاج

تتفق الغالبية المطلقة من الشعب العراقي على أن مجلس النواب هو أقرب الى مؤسسة استثمارية لخدمة أعضائه منه الى مؤسسة تشريعية تعمل لصالح الشعب والوطن،وإن ما جاء في الاستطلاع أعلاه يعكس حقيقته بصدق..ولك أن تحسم الأمر بمقارنة عدد المرشحين للبرلمان بوضعه الحالي وعددهم فيما لو جرى خفض راتب عضو البرلمان وإلغاء امتيازاته وتقاعده التي ينفرد بها عربياً وعالمياً!

والمشكلة التي لا يُشار الى خطورتها بوضوح،إن البرلمان العراقي بوضعه الحالي هو مؤسسة لأنتاج رأسماليين،وإن من طبيعة الشخصية الرأسمالية إنها تكون أنانية تستأثر بالسلطة والثروة.وانطلاقاً من هذه الحقيقة فأنه يفقد مهمته التي وجد من أجلها ولا يمكن أن يعمل من أجل الشعب إلا بما لا يضر بمصالحه.

والخطورة تكمن في أن البرلمان تحوّل عبر اثنتي عشرة سنة الى مؤسسة أشاعت الانتماء للهوية الطائفية والقومية وقضت على شعور الانتماء للوطن الذي يوحّد العراقيين،وإنه سنّ شريعة يكون الترشيح فيها لمن يمتلك ثروة في واقع أفسد هو فيه الأخلاق ليصبح شراء الأصوات سهلاً..ما يعني إن حظوظ من هو نزيه وكفوء ومحب للعراق وممثل لشعبه ستظل شبه معدومة.

إن إحدى أهم المشكلات التي تواجه الأجراءات المقترحة لأصلاح البرلمان تتطلب تعديلاً في الدستور العراقي. ففي المادة (49) منه حددت أن يكون نائباً واحداً لكل مئة ألف نسمة،فيما المقترح يدعو الى أن يكون واحداً لكل مئتي الف،سيما وإن دول البرلمانات الصغيرة تعمل الآن على تقليص عدد نوابها،وان أميركا ذاتها حددت مقعداً واحداً لكل 750 ألف نسمة.. ولك أيضاً أن تراجع ما كتبه الباحث المتخصص بشؤون البرلمانات.. (أوريول) .

إن الغرض من هذه المقالة المبنية على دراسة استطلعت آراء اكاديميين ومثقفين وإعلاميين..أن تكون ورقة تقدم لمؤتمر وطني يدعو له البرلمان ذاته،او المنظمات المعنية بشؤون البرلمانات،أوالمرجعيات الدينية الداعية لقيام دولة مؤسسات مدنية..

فمن ذا ينتصر للعراق وأهله؟

المشكلة التي لا يُشار الى خطورتها بوضوح ،إن البرلمان العراقي بوضعه الحالي هو مؤسسة لأنتاج رأسماليين،وإن من طبيعة الشخصية الرأسمالية إنها تكون أنانية تستأثر بالسلطة والثروة.وانطلاقاً من هذه الحقيقة فأنه يفقد مهمته التي وجد من أجلها ولا يمكن أن يعمل من أجل الشعب إلا بما لا يضر بمصالحه.

والخطورة تكمن في أن البرلمان تحوّل عبر اثنتي عشرة سنة الى مؤسسة أشاعت الانتماء للهوية الطائفية والقومية وقضت على شعور الانتماء للوطن الذي يوحّد العراقيين،وإنه سنّ شريعة يكون الترشيح فيها لمن يمتلك ثروة في واقع أفسد هو فيه الأخلاق ليصبح شراء الأصوات سهلاً..ما يعني إن حظوظ من هو نزيه وكفوء ومحب للعراق وممثل لشعبه ستظل شبه معدومة.